الأبعاد الجيو-سياسية لمشكلة الأكراد وانعكاساتها في العلاقات العراقية – التركية

الأستاذ الدكتور علي ياسين عبدالله العزاوي

al8471234@gmail.com

الباحث. عمر محمود مهدي الخزرجي

alkazrageomer@gmail.com

الجامعة العراقية–كلية الآداب

Geo-political Dimensions of Kurds Problem and its Reflections in Iraqi –Turkish Relations

Prof. Ali Yassin Abdullah Al-Azzawi(Ph.D.)
AL-Iraqia University –College of Arts
Researcher Omar Mahmoud Mahdi Al-Khazraji
AL-Iraqia University –College of Arts

المستخلص

أدى التواجد العسكري لحزب العمال الكردستاني (pkk) في شمال العراق لإحداث نوع من عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، في ظل قيام الحزب بشن ضربات في العمق التركي والرد من قبل الجانب التركي، فضلاً عن الهجمات العسكرية من الجانب الإيراني الأمر الذي يهدد الأمن الوطني العراقي، إذ دفع تواجد الحزب في أراضي إقليم كردستان العراق بالحكومة التركية لاستغلال الموقف والتدخل في الشأن العراقي من خلال انشاء قواعد عسكرية في الأراضي العراقية وشن هجمات متتالية داخل الأراضي العراقية، لاسيما أن هذا الحزب يحظى بدعم من قبل سكان منطقة جنوب شرق الاناضول كونهم من القومية الكردية، فضلاً عن تقارب أهدافهم الاستراتيجية المتمثلة بقيام الدولة الكردية، إن التواجد العسكري التركي من شأنه أن يحقق مكاسب لتركية منها ما يتعلق بالأهداف السياسية والاقتصادية، كزرع الخلاف بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة الإقليم في أربيل لاستغلال الموقف سياسياً واقتصادياً، الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي، وفي ظل الأوضاع الراهنة للمشكلة الكردية تم طرح ثلاثة مسارات مستقبلة بمنظور جيوبولتيكي: مسار الوضع الراهن وهو الأقرب للحدوث، ومسار تفاقم المشكلة الكردية، ومسار قيام الدولة الكردية، بالتالي فإن السياسة العراقية تسعى لاحتواء المشكلة عن طريق التواصل الدبلوماسي مع اطراف المشكلة خارجياً وداخلياً، خارجياً من خلال الدخول في تفاهمات مع تركيا وإيران وسوريا للحد من الهجمات العسكرية داخل الأراضي العراقية والتي تمس السيادة العراقية، وداخلياً من خلال التعاون مع حكومة الإقليم لحلحلة المشكلات العالقة فيما يخص موضوع النفط وحقوق الإقليم.

Abstract

The military presence of the Kurdistan Workers' Party (PKK) in northern Iraq led to security instability in the region, in light of the party's strikes in the Turkish depth and the response by the Turkish side, in addition to the military attacks from the Iranian side, which threatens Iraqi national security, as the party's presence in the territory of the Iraqi Kurdistan region prompted the Turkish government to exploit the situation and interfere in Iraqi affairs by establishing military bases in Iraqi territory and launching successive attacks inside Iraqi territories, especially since this party has the support of the residents of the southeastern Anatolia region because they are of Kurdish nationalism, in addition to the convergence of their strategic goals represented in the establishment of the Kurdish state, the Turkish military presence would achieve gains for Turkey, including those related to political and economic goals, such as creating a discord between the central government in Baghdad and the regional government in Erbil to exploit the situation politically and economically, which constitutes a threat to Iraqi national security, in light of the current situations of the Kurdish problem, three future courses were put forward with a geopolitical perspective: the path of the current situation, which is the closest to happening, the path of aggravation of the Kurdish problem, and the path of the establishment of the Kurdish state. Therefore, Iraqi politics seeks to solve the problem through diplomatic communication with the parties of the problem, externally and internally: externally, by entering into understandings with Turkey, Iran and Syria to limit military attacks inside Iraqi territories that affect Iraqi sovereignty, and internally, through cooperation with the regional government to solve the problems with regard to the issue of oil and the rights of the region of Kurdistan.

المقدمة:

شهدت العلاقات العراقية – التركية على مر السنين الماضية الكثير من التوترات السياسية نتيجة المشكلة الكردية، فالأكراد الذين يمثلون أحد أكبر الاقليات في العراق يسعون في عدة محاولات الى اثبات احقيتهم في انشاء دولتهم الخاصة سيما ان الاكراد في المنطقة موزعين على كلاً من العراق وتركيا وسوريا وإيران وهي دول مجاورة للعراق وتفصلها حدود سياسية يسعى معها الكرد الى توحيد ابناء قوميتهم لأجل هدفهم الأسمى وهو نشوء الدولة الكردية وسط الدول المذكورة. لذلك فالمشكلة الكردية تتصف بتعقيداتها الجيوسياسية كون المناطق التي يستوطنوها الاكراد هي مناطق لها بعدها الاستراتيجي لكل من تلك الدول ما يجعل منها مناطق توترات وتحديات تؤثر على العلاقات العراقية – التركية.

مشكلة البحث:

١– كيف استطاعت المشكلة الكردية ان تؤثر على واقع العلاقات بين العراق وتركيا؟

٢– ما هو الاتجاه التركي في مسار قضية استقلالية اكراد العراق وكيف ترسم تركيا سياستها الخارجية في أطار المشكلة الكردية؟

فرضية البحث:

١– ان جذور المشكلة الكردية في العراق تعود الى سنوات طويلة استطاعت مع مرور الزمن ان تؤثر على العلاقات بين تركيا والعراق تأثيراً واضحاً، اذ تعد القضية الكردية واحدة من ابرز القضايا الامنية والسياسية وحتى الاقتصادية بين البلدين.

٢– ان المواقف التركية تجاه اكراد العراق باتت واضحة بالرفض لقيام اي كيان كردي مستقل في شمال العراق وارتبط هذا الموقف بسلامة الامن القومي التركي وتجنب زعزعة استقرار تركيا.

هدف البحث:

تمثل هدف البحث في تحليل وفهم الابعاد الجيوسياسية للمشكلة الكردية في شمال العراق وكيف استطاعت ان تؤثر على طبيعة العلاقات العراقية – التركية وتحليل الدوافع والمسببات وتقييم تأثيرها على مستقبل العلاقات بين العراق وتركيا.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاقليمي في تحديد منطقة الدراسة كذلك المنهج الوصفي والتاريخي في تتبع جذور المشكلة الكردية.

أولاً: الحكم الذاتي لأكراد العراق وأثره في العلاقات العراقية–التركية

تمثل القضية الكردية في العراق مكانة بارزة في تاريخه السياسي الحديث والمعاصر[١]، فبعد اعلان الدولة العراقية الحديثة بتنصيب (فيصل بن الحسين) ملك على العراق في ١٩٢١/٨/٢٣ وبعد مرور عام تحديدا عام ١٩٢٢ سمح للشيخ (محمود الحفيد) الذي كان منفيا في الهند بالعودة الى السليمانية واعلن نفسه حاكما على كردستان ولكن الموافقة على زعامته لم تكن عملية انصاف من قبلها باتجاه الاكراد بقدر ما كانت طمعا في السيطرة على كردستان، ومنعها لأي خرق لوقف اطلاق النار الذي انعقدت بموجبه هدنة (مودرس) في الثلاثين من تشرين الأول ١٩١٨[٢].

وبعد توقيع المعاهدة البريطانية العراقية الرابعة في الثلاثين من حزيران عام ١٩٣٠ بدأت مرحلة أخرى من مراحل السياسة البريطانية اتجاه الاكراد، التي جوبهت بالسخط والاستنكار شأنهم في ذلك شان بقية أبناء الشعب العراقي الذي وجدو فيها تقيد للعراق واشبه ما تكون بالاحتلال الدائم للعراق[٣]، وفي عام ١٩٤٣ قاد الملا (مصطفى

البرزاني) الحركات المسلحة ضد الحكومة، وبعد سلسلة من المعارك جرت مفاوضات بين البرزاني والحكومة التي كان يراسها (نوري سعيد) توصل الجانبان من خلالها الى اتفاق تضمن عدة بنود ابرزها موافقة الحكومة على تشكيل ولاية كردستان عراقية وتشمل المناطق التي يتواجد فيها الغالبية الكردية الى ان تلك الاتفاقية رفضت من قبل بعض وزراء حكومة (نوري سعيد)[٤]، واحبطت مساعي الاكراد القومية بعد ان تبددت الوعود التي قدمتها حكومة بغداد ولندن لهم، وكان رد الفعل هو قيام عدد من العمليات والحركات المسلحة ضد الحكومات العراقية المتعاقبة[٥]، وبعد تلك المدة لم يعد للأكراد شيء سوى متابعة العمل السري وهذا ما فعلو عندما قاموا بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في اب ١٩٤٦ واعقب بعد ذلك التاريخ الهدوء الذي ساد المنطقة وبدا الاكراد بالتركز على العمل الثقافي والمعرفي[٦].

وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ رحب الاكراد بها منذ اليوم الأول لقيامها بخاصة ان تلك الثورة أعلنت انها على استعداد لانتهاج سياسة متحررة وعلق الاكراد امالهم على الجمهورية الجديدة وعدوها فاتحة عهد جديد في بناء وتطوير صرح العلاقات العربية الكردية وكان من ثمار ذلك التقارب بصياغة الدستور العراقي الموقت بعد نجاح ثورة تموز ١٩٥٨ والتأكيد على نص "ان العرب والاكراد شركاء في وطنهم العراق"[٧].

من خلال هذه المادة من الدستور العراقي المؤقت تعد إقرار لحقوقهم القومية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وهو اول اعتراف تاريخي لدولة العراق يقع ضمن كيانه الجغرافي العنصر الكردي على العكس من الدول المجاورة وبالأخص اكراد منطقة جنوب شرق الاناضول التركية اللذين يعانون من الاضطهاد وعدم اعطائهم حقوقهم القومية واللغة لذلك يطلق على اكراد منطقة جنوب شرق الاناضول صفة اتراك الجبل.

وبعد هذه المرحلة بدأت مطالبة الاكراد تتحول من مجرد الرغبة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، الى تغيير الشكل النظام السياسي فان الحزب الديمقراطي الكردستاني عمل على تعبئة الافراد وكسب اعترافا بانه المنظمة الأولى في المناطق الكردية العراقية، وقد اتفقت مختلف الأحزاب على فكرة الاستقلال الذاتي لجميع المناطق التي تتحدد باللغة العربية على الرغم من ذلك اختلافها الكبير حول معنى الاستقلال الذاتي ولقد كانت لهذه السياسة الحكومية اثرها في تشجيع الحزب الديمقراطي الكردستاني على المطالبة بتطبيق اللامركزية في المنطقة الكردية[٨].

إن للحدود الادارية لمنطقة الحكم الذاتي تأثير مهم كونها قد بنيت على اساس الوجود القومية الكردية، وهي النقطة الاساسية في تحديد ملامح المنطقة السياسية والأمنية والاقتصادية، كون أن الحدود الشمالية لهذه المنطقة متصلة اتصالاً مباشراً بمنطقة جنوب شرق الاناضول ذات الطابع الكردي، وهنا يبرز الخطر الاستراتيجي على الأمن القومي العراقي–التركي، بالتالي كان لابد من دخول العلاقات العراقية–التركية مرحلة جديدة وخطيرة في تاريخ البلدين، لذلك تمحورت هذه العلاقات في صيغ مهمة للاستراتيجية الخارجية والداخلية للبلدين تجاه الأكراد.

بالرغم من ذلك نشأ كيان فيدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية نص عليه الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥، وهو ما مثل بحسب وجهة النظر التركية خطراً حياتياً بالغا على وحدتها فاق خطر حزب العمال، بل إن (أردوغان) صرح في كانون الثاني ٢٠٠٧ "أن تقسيم العراق أمر خطير جدا وغير مقبول والعراق له عند تركيا أولوية تفوق حتى على الاتحاد الأوروبي"[٩]، وقد ظهرت دعوات لإقامة الفيدرالية الى جانب التأكيد على حق تقرير المصير للأكراد في العراق من قبل بعض الجهات الكردية، من اجل إعطاء إقليم كردستان العراق ذي الاغلبية الكردية سلطات واسعة لتحقيق رغبة

الكرد في تقرير مصيرهم، فقد صرح مسعود البارزاني "أن الديمقراطية والفيدرالية أمران متلازمان لعراق الديمقراطي الفيدرالي وأن الاستقلال حق مشروع للشعب الكردي"، وإن شعار حق تقرير المصير يلمح الى شيء قريب من الاستقلال رغم التأكيدات على وحدة العراق[١٠]، كما ان تركيا تتعامل بحذر إزاء كل ما من شأنه منح الاكراد حكماً ذاتياً في البلدان المجاورة، وتتطلع الى ضم الموصل وكركوك من اجل إبقاء الاكراد ضمن دائرة نفوذها واهم دوافعها الى ذلك خشيتها من الوضع القائم حالياً في شمال العراق[١١].

يمثل التموضع الجغرافي لأكراد العراق ومجاورتهم لمنطقة التموضع الكردي في تركيا، خطراً جيوستراتيجياً على الأمن القومي العراقي–التركي، كون البيئة الجغرافية مواتية لإنشاء دولة كردية على حدود البلدين تستقل من أراضيهم، لذلك كان لابد من ان تحاك السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بنسيج يشتمل على القوة الناعمة والصلبة للتعامل مع الخطر الذي يشكله الحكم الذاتي لأكراد العراق، لاسيما في ظل نجاح اكراد العراق في تجسيد شخصيتهم الثقافية وهويتهم القومية واكتساب هذه الهوية بعدا سياسيا وصولا الى تشكيل حكومة محلية وبرلمان منتخب وهو أمر يدفع تركيا للاهتمام بأوضاع العراق بشكل استثنائي بسبب تأثير هذه التطورات على الأوضاع الداخلية لاكراد في تركيا.

يحرص العراق على أن تكون له علاقات طيبة مع تركيا كونها تمثل المنفذ البري الى اوروبا، وايضا ان العراق يعتمد في هيكله الاقتصادي الزراعي على نهري دجلة والفرات التي تنبع من الاراضي التركية، كما ان المجتمع العراقي المتعدد القوميات فيه اعداد مهمة من التركمان، الذين يرون انهم تاريخيا اتراك الجذور، ولهذا فهم دوماً يتطلعون الى تركيا في ان تكون الحامي لهم كلما ساءت احوالهم في العراق، وهؤلاء النسبة الكبيرة منهم تقطن كركوك الغنية بالنفط ، الاتراك من جانبهم كانوا دوماً مستعدين

لخدمتهم، وتقديم الدعم السياسي ، والثقافي ، والحماية لهم ، والاتراك كانوا من طرفهم ايضا حريصون قدر المستطاع ان تكون علاقاتهم طيبة مع بغداد ، وان العراق الغني بنفطه مهم لاحتياجات تركيا ، وكما هو منفذ تركيا الى الخليج العربي عبر منطقة جنوب شرق الاناضول، إذ تشكل منطقة الخليج العربي لتركيا الكثير من المصالح الاقتصادية.

سعت تركيا في أكثر من مناسبة للتعاون مع العراق في مواجهة تمرد اكراد العراق برغم ان مثل هكذا تعاون لم يكن مطلق لأسباب سياسية، ان حزب العمال الكردستاني (RKK) الكردي التركي قد اخذ مكانته بين اكراد تركيا وانتقل الى العمل المسلح واصبح له تنسيقه مع اكراد العراق(١٢).

الجدير بالذكر أن المشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ شكل اهتماما من قبل تركيا، إذ عملت تركيا على تطوير النظام والعملية السياسية، كما وجدت تركيا نفسها في مواجهة مشهد سياسي جديد لا يتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية في العراق، فمثلاً اقامة مجلس الحكم كصيغة غير مرغوب بها من جانب تركيا، اذ حصل الاكراد على اربع مقاعد فيه ، فالأكراد يعدون خصماً تاريخياً لتركيا، مما دفعهم الى رفض صيغة مجلس الحكم الانتقالي بوصفه قائما على اسس عرقية وطائفية، إذ ترى تركيا أن ذلك سيزيد من قوة الكرد في المنطقة، ومن ثم امكانية ممارسة دور أكبر لتحقيق اهدافهم بالانفصال وهذا يمس أمنها القومي بالدرجة الأساس (١٣).

على الرغم من ذلك فإن العلاقات بين اقليم كردستان وتركيا، بدأت تشهد تطوراً كبيراً، اذ جرى تبادل للزيارات بين الطرفين، وذلك بعد افتتاح القنصلية التركية في اربيل، والتي باشرت عملها في ايار عام ٢٠١٠، وفي المجال الاقتصادي اقامت حكومة الاقليم

علاقات واسعة مع الشركات التركية، كما منحت حكومة الاقليم لتركيا رخصة التنقيب عن النفط، التي رفضت من قبل وزارة النفط العراقية وهددتها بالمقاطعة.

لم يكن بوسع تركيا منع الولايات المتحدة الامريكية من منح الاكراد المزيد من النفوذ في القرارات التي تصدر عن الحكومة المركزية في بغداد، ولكن اظهرت تركيا مواقف متشددة ازاء مساعي الاكراد في ضم كركوك لهم، والتي يعدها الاتراك مدينة تركمانية، وان واجبها الاخلاقي ان تحمي الاقلية التركمانية في العراق من أي تهديد يطالها، في الوقت نفسه كانت تركيا مستمرة في عمليات القصف التركي لمناطق في شمال العراق كان يشغلها مقاتلي حزب العمال الكردستاني، او في توغل القوات التركية داخل الاراضي العراقية، وهي تطارد حزب العمال الكردستاني، من جانب حكومة اقليم كردستان العراق، كان من الواضح لها ان من المهم اقامة العلاقات والتقرب الى انقرة بدلاً من اغضابها، وان تفتح المنطقة امام الاستثمارات، والشركات التركية، وإن القيادات الكردية التي لها طموحات لإقامة دولة كردستان الكبرى بحدودها المفترضة، عمدت الى فتح الباب على مصراعيه امام الاستثمارات التركية على الرغم من ادراكها بأن تركيا لا تعترف باقل الحقوق للأكراد في تركيا.

الجدير بالذكر مع تنامي دور حزب العمال الكردستاني (pkk) وزيادة قاعدته الشعبية لدى اكراد تركيا، فضلاً عن تنامي قدراته العسكرية اذ أصبح بمقدوره ان يشن هجماته بالعمق التركي، وما يشكله ذلك من تهديد على الامن الوطني العراقي والتركي، وبالمقابل وسعت تركيا هجماتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني (pkk) في العمق العراقي، يُنظر الخريطة (١)، حتم ذلك على العراق وتركيا المضي في عقد اتفاقيات من شانها ان تصون سيادة البلدين، إلا أن هذه الاتفاقيات المفترض انعقادها لم تظهر للرأي العام كونها سرية، إلا أن العراق حاول عقد اتفاقية مع قائد اتحاد كردستان

العراق (جلال الطالباني) في عام ١٩٨٤، سميت آنذاك باسم (المطاردة الساخنة)، إلا أن تركيا شعرت بالخطر إذا ما تم الاتفاق بين العراق والأكراد مما دفع تركيا لإرسال وزير خارجيتها آنذاك (هاليفوغلو) إلى بغداد في تشرين الأول من عام ١٩٨٤، كما هددت تركيا بوقف خط النفط وإقفال الحدود بوجه الواردات العراقية، الأمر الذي أوقف المفاوضات الجارية آنذاك بين الحكومة العراقية واتحاد كردستان العراق[١٤]، كون أن هذه الاتفاقية إذا ما عقدت من شأنها الإضرار بتركيا، وينتج الضرر عن تغيير السياسة العراقية تجاه الأكراد، كونها تعطي للأكراد المزيد من الاستقلالية الذاتية للمناطق الخاضعة لاتحاد كردستان الوطني، مما يعني تشجيع الأكراد في تركيا لحذو أكراد العراق والبحث عن طريق لاستقلاليتهم كما هو الحال لأكراد العراق، وهنا تبرز الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة جنوب شرق الاناضول ذات الغالبية الكردي وارتباطها الحدودي مع أكراد العراق في الجزء الشمالي من العراق.

الخريطة (١) التوزيع الجغرافي لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق

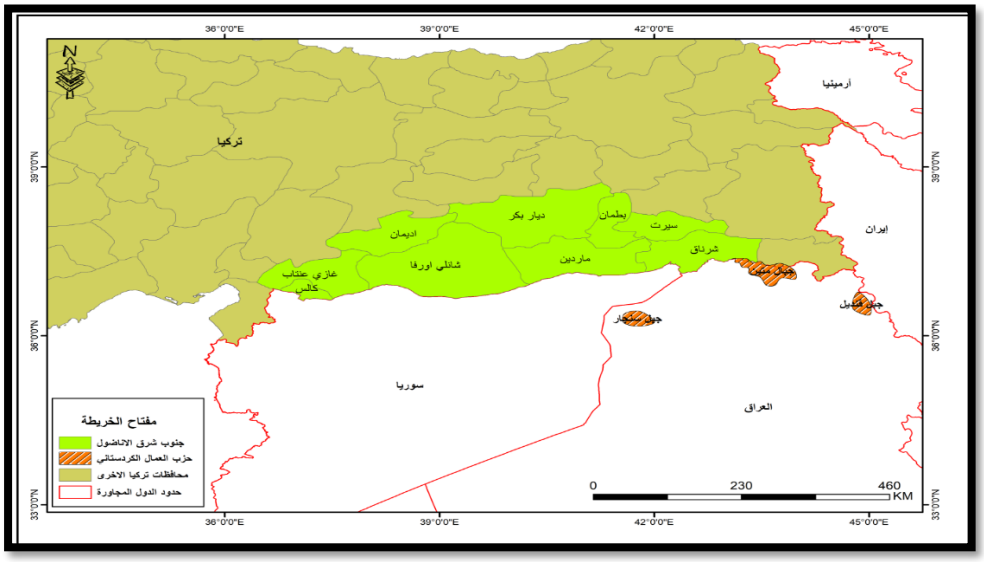

المصدر: بالاعتماد على برنامج Arc Map

ثانياً: ملامح الاستراتيجية التركية تجاه الحكم الذاتي لأكراد العراق

اتضحت ملامح الاستراتيجية التركية تجاه الحكم الذاتي لأكراد العراق من خلال رفضها المشاركة في الحرب الأمريكية على العراق، كون هذه الحرب ستعمل على تفاقم الحكم الذاتي لأكراد العراق، وتؤدي الى نشوء كيان كردي مستقل في المنطقة، ومع انتهاء الحرب سيطرت القوات الكردية على كركوك، فضلاً عن حصولهم على مكاسب سياسية ودستورية في العراق، كما ارتفعت نشاطات حزب العمال الكردستاني الذي كان يتخذ من شمال العراق مركزاً له، في الوقت الذي تراجع الدور التركي في الساحة العراقية، وكانت تركيا تسعى الى تقوية علاقاتها السياسية مع حكومة المركز، وتتدخل وبشكل مباشر في قضية كركوك وعدتها شاناً إقليمياً لا داخلياً، الا أن نتيجة عدم انجاح خططها في تمادي نفوذها في الساحة العراقية، وعدم حل المسألة الكردية بالطرق العسكرية التي انتهجتها سابقاً، احدثت طفرة نوعية في طبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع حكومة الاقليم بغية زيادة نفوذها في شمال العراق سياسياً واقتصادياً، لذا ركزت جهودها لتوسيع فجوة الخلاف بين الحكومة الاتحادية في بغداد والأكراد على حساب التقارب الاقتصادي التركي–الكردي العراقي، لتكن لها استفادة اقتصادية من جهة ولحل المسألة الكردية في بلدها من جهة أخرى.

اما مسألة تعاملها مع إقليم كردستان العراق فهي كانت تسعى الى استغلال الخلاف الحاصل بين حكومة المركز والاقليم لتوسع افاق علاقاتها الاقتصادية والتجارية نحو الشراكة الاستراتيجية مع كردستان العراق لتوفير مصادر الطاقة ولتغذية النمو المذهل الذي يكون سبباً في تعميق الخلاف بين الاقليم والمركز بسبب دفع حكومة الاقليم الى عدم الالتزام بالشروط المقدمة من الحكومة العراقية، وقد عقدت الحكومة

التركية مع حكومة إقليم كردستان العراق اتفاقا اشتمل على مجموعة من النقاط أبرزها[١٥]:

١. اكمال الخطوط النفطية لإقليم كردستان المارة بالأراضي التركية في منطقة جنوب شرق الاناضول نحو الاسواق العالمية خلال مدة زمنية محددة.
٢. فتح منفذين حدوديين جديدين بين تركيا والاقليم عدا منفذ إبراهيم الخليل.
٣. عدم تأييد حكومة إقليم كردستان العراق لأي إدارة كردية في شرق سوريا.
٤. تأييد حكومة الاقليم لعملية السلام الجارية في تركيا.

وقد حذرت الولايات المتحدة الامريكية من توثيق العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاقليم، وما ستؤدي من تجزئة العراق، الا أن تركيا رفضت من تقليص اعتمادها على الغاز والنفط المستورد، بإلحاح على حكومة كردستان العراق، وما تملكه هذه المنطقة من احتياطات نفطية ضخمة، وثار هذا التقارب التركي الكردي قلق الدبلوماسيين، إذ إن انقرة طالما رفضت إجراء أي اتصال مع اكراد العراق الذين تتهمهم بإيواء اشقائهم أعضاء حزب العمال الكردستاني، يُنظر الخريطة (٢).

الخريطة (٢) التوزيع الجغرافي للحكم الذاتي لأكراد العراق (إقليم كردستان العراق)

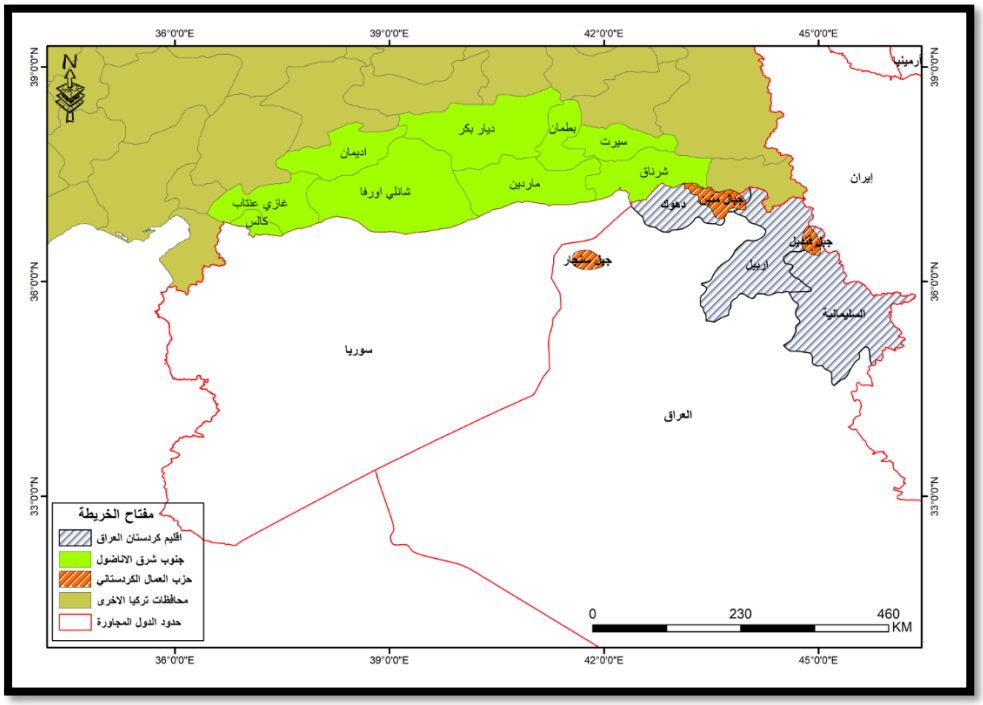

المصدر: بالاعتماد على برنامج Arc Map

وعلى الرغم من أن أكراد العراق يتمتعون بحكم ذاتي إلا أنهم قاموا بإجراء استفتاء لاستقلال الإقليم عن العراق عام ٢٠١٧، عدت هذه المرحلة نقطة تحول في العلاقات بين تركيا وحكومة العراق المركزية، إذ وضعت مطالب الاستفتاء تركيا في مأزق، كونها تهدد ثوابت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وأولويات الأمن القومي التركي، كما أظهرت هذه الدعوة عدم قدرة تركيا على تحويل نفوذها في شمال العراق إلى ورقة ضغط سياسي، الأمر الذي اضطرها في نهاية المطاف إلى التقارب مع حكومة بغداد المركزية وإيران التي خشيت أيضاً أن تنتقل عدوى الانفصال الكردي إلى أراضيها[١٦].

أما من حيث التعاون التركي مع العراق فإن هناك العديد من الأمور التي تجمع بين الدولتين اهمها الجوار الجغرافي، اذ يحمل هذا التقارب مضامين سياسية في التبادل التجاري بين الدولتين، كما عدت تركيا العراق البوابة الرئيسة الى الأسواق العربية والخليجية، فلا بد من وجود تعاون بين الطرفين لاسيما في مجال الطاقة وذلك من خلال بيع النفط والغاز الى تركيا بأسعار تفضيلية واعطائها الأولوية للاستثمار في الصناعات العراقية النفطية، فضلا عن بناء شبكات لنقل الغاز العراقي الى الأسواق العالمية عبر تركيا وفتح بوابات حدودية جديدة بين العراق وتركيا كل هذا من شانه ان يصل العراق الى حل مشكلة المياه مع تركيا، وكانت تأمل تركيا في أن تقوم الحكومة العراقية بتحصين الوضع الداخلي العراقي من خلال استيعاب جميع الطوائف في العملية السياسية، والتوصل إلى تفاهم مع حكومة إقليم شمال العراق بما يساعد على استقرار البلاد ويخفف من النفوذ الإيراني والأمريكي وينعكس إيجابياً على تركيا في نهاية المطاف، في تشرين الثاني من العام ٢٠١٤، ناقش الطرفان العمل على تجاوز الخلافات الثنائية وحل القضايا العالقة إلى جانب عدة مقترحات رئيسية، هي: تعزيز التعاون الأمني، وتبادل المعلومات بخصوص مكافحة الإرهاب، وإقامة تعاون عسكري، ومساعدة العراق على النهوض الاقتصادي(١٧).

إن سعي تركيا لاستقرار العراق يعود إلى التجربة الفعلية لتركية مع الأوضاع غير المستقرة في العراق، إذ ادت حرب الخليج الثانية إلى الحاق خسائر كبيرة في تركيا على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، فمع فرض قرارات الحظر الاقتصادي على العراق تأثر الاقتصاد التركي بذلك، لاسيما منطقة جنوب شرق الاناضول ذات الأغلبية الكردية، إذ كان أغلب سكانها يعتمدون في معيشتهم على التجارة مع العراق، ومع توقف تجارتهم مع العراق بلغت معدلات البطالة في منطقة جنوب شرق الاناضول ما بين

(٣٠-٤٠٪) من القوة العاملة، هذا الوضع ادى إلى اذكاء حالة التمرد وعم الرضا ضد الدولة فاستغل حزب العمال الكردستاني هذه الحالة ورفع وتيرة عملياته العسكرية في تركيا[١٨].

الجدير بالذكر أن تركيا تنظر للحكم الذاتي لأكراد العراق، على أنه سيؤجج الأكراد في الداخل التركي خاصة في منطقة جنوب شرق الاناضول ذات الامتداد الجغرافي مع أكراد العراق، لذلك فإن مسألة عدم استقلال أكراد العراق تعد مسألة استراتيجية لا يمكن النقاش فيها، فإن استقلال الأكراد في شمال العراق يعمل أيضاً على تقوية حزب العمال الكردستاني (pkk) في شمال العراق ويزيد من نشاط عملياتهم العسكرية في الداخل التركي، لذلك فإن الهدف الاستراتيجي لتركيا تجاه الحكم الذاتي في شمال العراق هو اضعافهم وتقليص دورهم.

بالتالي فإن الاستراتيجية التركية تجاه الحكم الذاتي لأكراد العراق من شأنها المساس بالأمن الوطني العراقي من خلال نشر الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة الإقليم في أربيل، فضلاً عن تعاون تركيا مع الأكراد في شمال العراق بعيداً عن التنسيق مع حكومة بغداد، بالتالي فإن هذه الاستراتيجية ستعزز المصالح السياسية والاقتصادية التركية في شمال العراق بعيداً عن المصالح الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي.

ثالثاً: الملامح المستقبلية لمشكلة الأكراد بمنظور جيوبولتيكي

تعد المشكلة الكردية من المشاكل المهمة والعالقة في المنطقة، إذ تشكل هذه المشكلة خطراً مباشراً على الأمن القومي التركي والعراقي والإيراني والسوري على حدٍ سواء، بالتالي فإن هذه المشكلة عابرة للحدود لا تعاني منها دولة واحدة، كما لا يمكن اعتبارها مشكلة داخلية في دولة معينة، بل هي مشكلة إقليمية تخضع لمهاترات السياسات

الإقليمية والعالمية، وفي ظل ما تم دراسته عن هذه المشكلة يمكن طرح ثلاثة مسارات قد تتطبق أحدها على مستقبل مشكلة الأكراد، وهذه المسارات كالآتي:

١. مسار الوضع الراهن:

هناك ثلاثة ثوابت للقضية الكردية أولها هناك طموح تاريخي لإقامة الدولة الكردية، ثانيهما ينظر الاكراد لنفسهم على انهم تحت حكومات استبدادية لا تحافظ على حقوق المواطن الكردي، والثابت الثالث يتعلق بمسالة الاستفادة من التدخل الخارجي والتنافس في المشاريع الدولية، ومن هذه الثوابت ينظر الاكراد لنفسهم على انهم شعب ينتشر في أربعة دول هي تركيا وايران والعراق وسوريا الا انهم يرتبطون بامتداد جغرافي واحد يمتد من منطقة جنوب شرق الاناضول مرورا بالشمال السوري والشمال العراقي وصولا الى الشمال الغربي الإيراني، ولابد ان تتعامل هذه الدول مع المسالة الكردية كواقع لابد من حله، الا ان الاكراد قوبلوا بسياسات صارمه من قبل هذه الدول تحول دون تحقيق هدفهم الاستراتيجي، وان قيام الدولة الكردية يرتكز على عاملين أساسيين أولهما العامل الداخلي اذ لابد من توافق داخلي كردي تتضح ملامحه في السعي لإقامة الدولة الكردية، ثانيهما الرفض الإقليمي اذ ان قيام الدولة الكردية من المحال في ضل الرفض الإقليمي لها، يتضح ذلك عند قيام إقليم كردستان العراق باستفتاء عام ٢٠١٧، حيث قوبل هذا الاستفتاء برفض دولي واحتواء إقليمي لما قد تؤول إليه الأحداث إذا ما نجح هذا الاستفتاء، إذ من الصعب ولادة دولة جديدة في ظل النظام العالمي الحالي وتحولاته على مستوى العالم، وإذا ما تقبل النظام العالمي الحالي ولادة دولة جديدة لابد من توفير عدة أمور أبرزها: قبول الدولة الأم، وقبول دولي، وأن لا تسبب ولادة الدولة الجديدة أحداث عنف قد تصل إلى حرب إقليمية مفتوحة[١٩].

هناك تحديات كبيرة تواجه الدولة الكردية في حال قيامها، على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي، ولاشك من قيام تركيا والعراق وإيران وسوريا من عزل هذه الدولة حال قيامها، إذ تقع الدولة الكردية حال قيامها في رأي (جمال حمدان) في (الهلال الإسلامي) الممتد من مصر وتركيا وصولاً لإيران وأي تقارب بين هذه الدول من شأنه خنق وشل الدولة الكردية حال قيامها[٢٠].

أما فيما يخص الرأي العالمي باستفتاء إقليم كردستان العراق ٢٠١٧، أبدت الأمم المتحدة قلقها الواضح من قيام الأكراد في شمال العراق بإجراء استفتاء الانفصال عن الدولة الأم العراق، وصرحت بأن هذا الاستفتاء غير شرعي وغير قانوني وفقاً لما ورد في الدستور العراقي ٢٠٠٥، كما دعا الاتحاد الأوربي للحوار بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية في بغداد، مؤكداً على أن وحدة العراق هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام والتقدم، أما الموقف التركي فجاء متشدداً لما لانفصال الاكراد في شمال العراق من أثار سلبية على الأمن القومي العراقي والتركي، فبطبيعة الحال سيؤدي هذا الانفصال إلى مطالبة أكراد تركيا في منطقة جنوب شرق الاناضول الممتدة جغرافيا مع أكراد العراق لانفصال مماثل، اذ تسعى تركيا الى استقرار العراق من خلال حكومة مركزية قوية قادرة على منع قيام دولة كرديه في شمال العراق، فضلا عن قدرتها على منع الاكراد من الهيمنة على نفط كركوك، كما عارضت إيران هذا الاستفتاء منطلقة من النظرة الجيوسياسية التي ترى بأن أي تغير يطال الحدود السياسية للدول الأربعة (تركيا والعراق وإيران وسوريا) سيؤدي إلى تغير شامل للحدود في غرب آسيا، كما أن شأن سوريا شأن الدول الأخرى في معارضة هذا الاستفتاء، إذ دعت الخارجية السورية العراق إلى اللجوء للحوار مع الأكراد وحل المشاكل العالقة[٢١].

٢. مسار تفاقم المشكلة الكردية:

في ظل رغبة الاكراد لتوسيع الأراضي التي يسيطرون عليها لاسيما الصراع الدائر على كركوك، قد تدفع سياسات الاكراد هذه لتفاقم المشكلة الكردية والدخول في صراعات عسكرية مع القوات العراقية من جهة، ومع العشائر العربية والتركمانية من جهة أخرى[٢٢]، من المحتمل أن الجانب الكردي لن يباشر بالعمل العسكري لان قوات البيشمركة لا تجيد أسلوب المواجهة المباشرة وهي من أكثر الأساليب في حسم المعارك، كما أن الكثير من الأوساط الاجتماعية الكردية لا ترغب في القتال، بل يسعى الكثير منهم للحفاظ على المكتسبات المتحققة بعيداً عن سياسة الحروب والنزاعات[٢٣].

ترى تركيا بان ولادة دولة كردية يمثل خطرا استراتيجيا على الامن القومي التركي، مما يسهم في إيجاد خارطة جيوسياسية جديدة أبرز الخاسرين فيها تركيا، إذ ستعمل الدولة الكردية حال نشوئها على تهديد وحدة الدولة التركية وتغذي النزعة الانفصالية لدى اكراد منطقة جنوب شرق الاناضول، وحتى مع عدم قيام الدولة الكردية فان تمتع الاكراد بحكم ذاتي في شمال العراق يشكل تهديدا استراتيجيا للأمن القومي التركي، لذلك تسعى الاستراتيجية التركية لتحجيم تطلعاتهم القومية ولربط اقتصادهم بتركيا، الأمر الذي من شأنهِ أن يفاقم المشكلة الكردية لاسيما في ظل تضارب المصالح والاطماع لدى أطراف المشكلة، إذ يرى (هنري كيسنجر) أن من الحكمة عدم اغفال التهديد التركي باجتياح شمال العراق بدعم إيراني، قد يتخذ صانع القرار الاستراتيجي التركي بدعم إيراني وسوري يبرر التدخل العسكري في شمال العراق تحسباً لاحتمال بروز كيان كردي موسع يتمتع بأكثر مما ينبغي من مقومات الحكم الذاتي[٢٤].

على الرغم من ان مناطق مختلفة من أراضي إقليم كردستان العراق تشهد بين الحين والأخر ضربات مدفعية وضربات جوية من قبل القوات التركية والإيرانية، الا ان

الخطر الأكبر هو في تفاقم المشكلة الكردية عسكريا وذلك من خلال توغل القوات العسكرية التركية او الإيرانية في العمق العراقي مما يعني حدوث معارك مفتوحة مع الاكراد في شمال العراق، الامر الذي قد يخلق تغيرات في المواقف العسكرية الإقليمية والدولية، بالتالي قد تكون المشكلة الكردية شرارة لحرب إقليمية هدفها إزالة الحكم الذاتي في شمال العراق.

٣. مسار قيام الدولة الكردية:

ان وجود وحدة جغرافية ممتدة على أراضي اربع دول هي (تركيا والعراق وايران وسوريا) ذات قومية كردية تدفع باكراد هذه المناطق لتحقيق حلمهم التاريخي لإنشاء دولة كردستان، لاسيما في ضل تنامي الحركة القومية الكردية ورغبتها في الاستغلال، اذ ينظر الاكراد لنفسهم بانهم شعب قد عانوا من سياسات القمع والاضطهاد ولابد لهم من انشاء دولتهم الخاصة[٢٥].

تعد المساحة من أهم المرتكزات الجغرافية للدولة وهي المحدد الرئيس في قوة الدولة ونفوذها، فالمساحة الواسعة تعطي للدول تنوعاً كبيراً في الموارد بالتالي داعم مهم لاقتصادها، كما أن المساحة الكبيرة تكون قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من السكان وتلبي متطلبات معيشتهم، فالنواة الأولى لنشوء الدولة الكردية تتمثل في إقليم كردستان العراق الذي تبلغ مساحته ٤٠٠٠٠ كم٢ كما يبلغ عدد سكانه قرابة ٤ مليون نسمة، يتنشرون على أراضي ثلاثة محافظات هي أربيل ودهوك والسليمانية، بالتالي فإن هذه المساحة من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية لا تساعد على نشوء دولة تتمتع بعمق جيواستراتيجي قادر على حماية هذه الدولة، ولا يمكن اغفال الموارد المتاحة في هذه المساحة من نفط وغاز طبيعي ومعادن أخرى[٢٦].

تعد القوة العسكرية احدى مرتكزات قيام الدولة الكردية، اذ يمتلك الاكراد قوة عسكرية متمثلة بقوات البيشمركة التي تعد جيش منظم مسلح فضلا عن قوات الشرطة والامن والمخابرات، يعول الاكراد على هذه القوات ويعدوها قادرة على حماية الحدود والامن الداخلي(٢٧).

من المتوقع في حال قيام الدولة الكردية أن تشهد المنطقة تراجعاً سياسياً مع الأكراد مما يعني استحالة فتح قنوات دبلوماسية مع الدولة الكردية حال قيامها، كما أن الاختلاف في الآراء والمصالح قد يدفع لنشوب حروب أهلية في أراضي الدولة الكردية حال قيامها، إضافة لذلك فلن ترضى الحكومات في كل من تركيا والعراق وإيران وحتى سوريا بقيام الدولة الكردية مما قد يدفع لاستخدام القوة ضد هذه الدولة، فضلاً عن قيام حرب أهلية كردية–كردية كونهم منقسمين أساساً فيما بينهم لاسيما المستثمرين ورجال الاعمال في حال خسارتهم لاستثماراتهم، كما من المتوقع أن تشهد الدولة الكردية حال قيامها مقاطعة محلية وإقليمية ودولية متمثلة في العلاقات السياسية والاستثمارات الاقتصادية، بالتالي تراجعاً كبيراً على المستوى الاقتصادي مما يعني زيادة في معدلات البطالة والفقر(٢٨).

من المهم تسليط الضوء على الدولة الكردية (حال نشوئها)، من حيث العمق الجيوستراتيجي للدولة الكردية (حال نشوئها) يتمثل في مجالين رئيسين: **المجال الأول:** هي دولة عازلة وبذلك تكون دولة ذات خطر جيوستراتيجي بالنسبة للدول الام، حيث انها ستكون دولة عازلة بوجه تركيا من خلال منطقة جنوب شرق الاناضول اذ تعزل تركيا عن منفذها البري جنوبا مع العراق وصولا لمصالحها في منطقة الخليج العربي، وهي بالوقت نفسه دولة عازلة بالنسبة للعراق، اذ تعزل العراق عن منفذه البري الشمالي في العمق التركي وصولا لأوروبا وبذلك تسبب مشكلة لتصدير النفط العراقي عبر

الموانئ التركية الى أوروبا الشرقية، فضلا عن ذلك ستعمل هذه الدولة العازلة على ارباك التبادل التجاري بين العراق وتركيا، اما **المجال الثاني:** ستكون هذه الدولة دولة حبيسة تنحصر جغرافيا بين الدول الام ولن يكون لها منفذ بحري، بالتالي ستعاني هذه الدولة من صعوبة كبيرة في ممارسة أنشطتها التجارية الخارجية، مما سيضطرها للاعتماد الذاتي على مواردها المتاحة نتيجة لمقاطعتها من قبل الدول الام.

أولاً: أهم النتائج:

١. يتوزع الأكراد في المنطقة جغرافياً على أراضي أربعة دول هي: تركيا، والعراق، وإيران وسوريا، ونظراً للامتداد الجغرافي للقومية الكردية على أجزاء من تركيا، والعراق، وإيران وسوريا، نتج نوع من التعاون والتقارب في سياسات هذه الدول اتجاه المشكلة الكردية.
٢. تحظى مشكلة الأكراد في حيز واسع من السياسة الخارجية للدول الأربع باعتبارها مشكلة تتعلق بالأمن الوطني.
٣. تشهد أراضي إقليم كردستان العراق ضربات مدفعية وجوية متزايدة من قبل القوات التركية والإيرانية بحجة تحييد نشاطات حزب العمال الكردستاني (pkk)، الا ان هذه الضربات تعد خرقا للسيادة العراقية.
٤. المسار المستقبلي المرجح للمشكلات الجيوبولتيكية في منطقة جنوب شرق الاناضول هو بقاء الوضع على ما هو عليه فيما يخص مشكلة الأكراد

ثانياً: أبرز المقترحات:

١. العمل على احتواء المشكلة الكردية داخليا وخارجيا، على الصعيد الداخلي حل المشاكل القائمة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة أربيل في إقليم كردستان

العراق بالطرق السياسية السلمية، اما على الصعيد الخارجي تكثيف جهود التعاون في السياسات الخارجية لدول تركيا والعراق وإيران وسوريا لاحتواء المشكلة الكردية.

٢. تعامل السياسة الخارجية العراقية مع الاستراتيجية التركية اتجاه إقليم كردستان العراق وذلك من خلال ابعاد اليد الاقتصادية والسياسية التركية المتوغلة في مفاصل الإقليم، فضلا عن التقارب الاقتصادي والسياسي ما بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم.

٣. الحفاض على السيادة العراقية التي تخترق بين الحين والأخر من قبل الجارتين تركيا وإيران، وذلك من خلال معارضة الضربات العسكرية وتقديم الشكاوى لسفيري هاتين الدولتين وتقديم شكاوى متتابعة ضد هاتين الدولتين للأمم المتحدة مقابل كل خرق للسيادة العراقية.

٤. ضرورة وضع خطة مستقبلية للتعامل مع مشكلة الأكراد في ظل مسار الوضع الراهن الأكثر ترجيحاً.

المصادر والمراجع

(١) ماجد عبد الرضا، أضواء على القضية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢، بغداد، ١٩٦٩، ص٧.

(٢) عبد الحسين عواد، محنة العراق الى اين (دراسة في ماسي القيادة العراقية الحديثة)، موسست المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٠٧.

(٣) ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديد، بغداد، ١٩٧٥، ص٧٠.

(٤) صلاح سعد الله، المسالة الكردية في العراق، دار المثنى للطباعة والنشر، بغداد، ط٢، ٢٠٠٣، ص٨٥.

(٥) شيزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكردية في كردستان العراق، ٨ شباط ١٩٦٣/ ١٧ تموز ١٩٦٨، مطبعة وزارة التربية لحكومة كردستان العراق، أربيل، ٢٠٠٦، ص٢٢.

(٦) توماس بوا، الأكراد، ترجمة محمد تيسير خان، دار الفكر العربي المعاصر، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٣٦.

(٧) عبد الحسين عواد، مصدر سابق، ص١١٠.

(٨) تشالز تريب، صفحات من تاريخ العراق، بحث موثوق في تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢١٨–٢٢٠.

(٩) محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥٥٤.

(١٠)وجيه عفدو علي، أطروحة الفيدرالية في العراق (الفيدرالية إقليم كردستان العراق نموذجا)، مجلة القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، اربيل ٢٠١٠، ص٤٤٥.

(١١)علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٥١.

(١٢)صبا حسين مولى، دور تركيا في الستراتيجية الامريكية بعد احتلال العراق، مجلة الأستاذ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد، العدد١٣٩، ٢٠١٠، ص٤٥٧.

(١٣)محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٤١٨.

(١٤)فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ص٧٧.

(١٥)عبدالاله توتونجي، الارادة السياسية واتجاهات العلاقات العراقية–التركية، على الموقع الالكتروني:

http://www.hamoudi.org/arabic//dialogue-of-intellenct/24/14.htm

(16) Ankara accuses Barzani of ‘dissolving Iraq’, Hurriyet Daily News, 17-9-2017. (A: 24-8-2021).
http://www.hurriyetdailynews.com/ankara-accuses-barzani-of-dissolving-iraq-118063

(١٧)اياد خلف علي وعبد الرزاق يوسف نصر الله، تحديات الامن المائي العراقي والخيارات المتاحة لتحقيقه، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد١١، الاصدار٤٣، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٦، ص٥٥.

(١٨)طيب عثمان عبد الرزاق الدوري، العلاقات الاقتصادية العراقية التركية المصالح المشتركة وسبل التطوير، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص ١٠٤.

(١٩)سيدي احمد ولد الأمير، المسالة الكردية ديناميتها الجديدة وآفاقها المستقبلية، ندوة أقامها مركز الجزيرة للدراسات، ٦ كانون الأول ٢٠١٦، ص٤–٩.

(٢٠)سيدي احمد ولد الأمير، مصدر سابق، ص١١.

(٢١)علي طارق الزبيدي، مستقبل إقليم كردستان العراق (دراسة تحليلية للموقف الدولي إزاء نشوء دولة كردية)، مجلة دراسات دولية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، العدد ٧٩، ص٣٢٧-٣٣٠.

(٢٢)حازم عبد الحميد النعيمي، مستقبل إقليم كردستان (رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ص٢٨.

(٢٣)رزاق فالح وحيد، مستقبل إقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة، المجلات الاكاديمية العلمية العراقية، العراق، ٢٠٢١، ص٤١٩.

(٢٤)ربا صاحب عبد، الموقف التركي من استفتاء إقليم كردستان العراق (دراسة تحليلية)، المجلات الاكاديمية العلمية العراقية، العراق، ص١١-١٣.

(٢٥)حازم عبد الحميد النعيمي، مستقبل إقليم كردستان (رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ص٢٢-٢٣.

(٢٦)علي طارق الزبيدي، مصدر سابق، ص٣١٩-٣٢٠.

(٢٧)رزاق فالح وحيد، مصدر سابق، ص٤١٣.

(٢٨)علي طارق الزبيدي، مصدر سابق، ص٣٣٢.